آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية
إشارة خاصة للمصارف الإسلامية

الأستاذ/ غالم عبد الله(۞)
الأستاذ/ حامد نور الدين(۞)
الأستاذ/ حمريط رشيد(۞)

المقدمة:

إن ما يشهده العالم اليوم من تغيرات متلاحقة في عالم المؤسسات المالية والمصرفية من اندماجات وتحالفات؛ فضلا عن العولمة المالية التي ترجع إلى التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والنقود والتجارة الإلكترونية؛ وظهور كيانات ضخمة قادرة على التوسع في خدماتها من خلال شبكات الاتصال دون الحاجة لإنشاء شبكة اتصال لفروعها، كل هذا يفرض على الأمة الإسلامية؛ على كافة الأصعدة تحديات خطيرة . ويقع على عاتق البنوك الإسلامية تحديات كبيرة للإسراع في عملية التطوير اللازم لملاحقة تلك المستجدات دون الخروج على طبيعة عملها والهدف الذي جاءت من أجله إننا نعيش ومن جهة المؤسسات المالية و البنكية التي تنشط في عهد ظهور الرأسمالية المالية، ظهور فائض كبير لرؤوس الأموال، ظهور الابتكارات المالية، التقدم التكنولوجي، تأثير التحرير المالي المحلي والدولي، نمو سوق السندات، إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية، الخصخصة والمصارف الإسلامية كوسيط مالي.

وفي الجهة المقابلة وبالتحديد في عقد التسعينات ظهرت البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية والإسلامية واستطاعت تصميم مجموعات متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والبنكية وأخذت شكل صيغ التمويل والعمليات الإسلامية وبالتالي اثبت وجودها في هذا العالم الذي يتميز بكثير من التغيرات والتطورات

۞) قسم العلوم الاقتصادية – جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر.

والتحديات بشهادة البنوك التجارية وحتى المؤسسات المالية الدولية .لقد أصبحت واقعاً معاشاً وضرورة بشرية والعديد من التجارب الميدانية تعزز ذلك وتثبت مدى الزيادة المتنامية في عدد البنوك الإسلامية وفي معدلات نجاحها على مدى ثلاثين عام وبنك البركة الجزائري نبات من غرس اسمه العمل المصرفي الإسلامي.

ورغم كل ذلك فإن عمل البنوك الإسلامية ليزال مجهولا بالنسبة للكثيرين ولم يلقى بعد ما يستحقه من الاهتمام من هنا كانت الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا تدور حول كيفية وضرورة إماطة اللثام عن عمل البنوك الإسلامية في ظل الظروف الراهنة.

ولذلك ارتأينا أن نتطرق في ورقتنا البحثية إلى المحاور التالية :

- المحور الأول: ماهية العولمة (مفهوم، تعريف، متى ظهرت وكيف تطورت، مفهوم العولمة المالية ومؤشراتها وخصائصها وآثارها على الأجهزة المصرفية).
- المحور الثاني: ماهية البنوك الإسلامية (مفهومه، خصائصه، أهدافه، أنواعه، البعد التاريخي لتطوره).
- المحور الثالث: العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي (انعكاساتها السلبية والإيجابية على العمل المصرفي الإسلامي، التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية وكيفية مواجهتها).

المحور الأول
ماهية العولمة

١ــ١: مفهوم العولمة:

إن القارئ للكتابات العديدة والمختلفة والمتابع للندوات والمقالات والمؤتمرات التي تناولت و بحثت في مفهوم العولمة، يجد نفسه أمام خليط من الأفكار والآراء والأطروحات والاتجاهات التي تناولت العولمة من زوايا و اتجاهات متباينة. ويجد نفسه في الكثير من الأحيان أمام تناقضات وتقاطعات فكرية ومنطلقات أيديولوجية وأكاديمية تكون في بعض الأحيان متلاقية و في أحيان أخري متنافرة ومتباعدة، تبحث وتحلل وتغوص في عالم العولمة فمنها المؤيد والمدافع ومنها الرافض والمعارض، كلا حسب طبيعة توجهاته واهتماماته. ولكن هذا الزخم يشكل دليل صحة وعافية على مقدرة العقلية العربية في فهم واستيعاب المتغيرات والتناقضات الدولية وتأثيراتها المحتملة على الواقع والمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للوطن العربي.

وعلى ضوء هذه الكثافة من الطروحات يبدو أنه من الصعب صياغة مفهوم دقيق ومحدد للعولمة، إلا إذا أخذنا هذا المفهوم في ضوء السياقات والتطورات التاريخية التي دفعته وأبرزته إلى حيز الوجود. وفي ضوء مجموعة القوى التي تبنته ودافعت عنه وحاولت تعميمه على واقع المجتمعات الإنسانية برمتها.

يقرن العديد من الباحثين ظهور مفهوم العولمة وخاصة في الخطاب الثقافي إلى بداية التسعينات وهي المرحلة التي رافقت انهيار الاتحاد السوفيتي والنظم السياسية ذات التوجه الشمولي في أوروبا الشرقية[1] وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي و ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية واقتصادية ضخمة، تقود أقوى حلف عسكري في المجتمع الدولي و تسيطر على

(١) أحمد ثابت، ١٩٩٨، العولمة حدود الاندماج وعوامل الابتعاد، شئون الأوسط العدد٧٦ تشرين الأول، ص٨١.

أقوى توجه اقتصادي عالمي. إن خروج الولايات المتحدة منتصرة من مواجهتها المكلفة و الكبيرة مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أضف الى ذلك فإن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في حشد وقيادة الدول الأوروبية و العديد من دول العالم في معركتها مع العراق في حرب الخليج وسيطرتها واحتوائها للنزاع الدائر في منطقة الشرق الأوسط بين الدول العربية وإسرائيل وعقد معاهدات سلام في المنطقة تحت رعايتها وإشرافها إضافة إلى سيطرتها على العديد من المؤسسات والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهيمنتها على الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة وكذلك حشدها لمعسكر الناتو وانتصارها على يوغسلافيا في كوسفو وأخيراً نجاحها في تعديل ميثاق حلف الناتو والمتضمن السماح للحلف بالتدخل في أي منطقة أو في أي دولة تتعرض للأمن والسلم العالميين حسب منطقهم.

إن هذه التطورات التاريخية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ارتبطت بمجموعة من الاستحقاقات على الصعيد العالمي و من أبرز هذه الاستحقاقات، نشر النموذج الأمريكي و الغربي الذي استطاع أن يخرج منتصراً في العديد من المواجهات على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية وكذلك الثقافية. فعززت بذلك النظام الرأسمالي المعمول به ذو قدرات كبيرة وواسعة ومرنة وقادر على أن يخرج المجتمعات الإنسانية من محنتها و تعثرها وهو الأكثر ملاءمة لمتطلبات الحياة الإنسانية المتطورة المعتمدة على التقنيات التكنولوجية المعقدة. ومن المسائل الهامة التي استخدمت لدعم هذا النموذج ليكون نموذجا عالميا ولكي تسهل سيطرتها على الأمم والمجتمعات الإنسانية الأخرى هو استخدام تقنيات في غاية التطور والتعقيد والحساسية وذات تأثير عال وسهلة الانتشار متجاوزة عاملي الزمان والمكان. إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على معظم وسائل الإعلام العالمي ووكالات الأنباء ووسائل الاتصال الجماهيري من مسموع ومقروء ومرئي، قد عزز من سيطرة هذا الاتجاه عالميا. وعليه سوف نتناول مجموعة من التعاريف.

١ــ٢: تعريف العولمة:

عرف الدكتور صادق العظم العولمة بأنها تعني «وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج» وهذا يعني في رأيه رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمو. أي نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى الأطراف بعدما كانت محصورة كليا في مجتمعات المركز و دوله[١]. وهل نتساءل هل يمكن تحقيق هذا الانتقال فعلا ومتى سيتحقق ذلك.

فيحين عرفها الكاتب الفرنسي دولفوس بأنها «تبادل شامل وإجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها. وهي نموذج للقرية الكونية الصغيرة التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيود ...» [٢]. ولكن أي نوع من التعاريف؟ و لصالح من؟

أما الدكتور الجابري فيعتبر أن العولمة تعني «نفي للآخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي كما تعني الهيمنة وفرض نمط واحد للاستهلاك و السلوك»[٣] وهنا يصل الجابري إلى نتيجة مفادها التمييز بين العولمة والعالمية. ففي حين أن العولمة هي مرادف للهيمنة وما تحمله من دلالات وترتبه من نتائج، أما العالمية Universalisation وتعني الانفتاح على الآخر وعلى الثقافات الأخرى في ظل الاحترام المتبادل والتعدد.

نستنتج من التعاريف السابقة مجموعة نتائج أساسية هي:

- أن كل كاتب يقدم تعريفا يتماشى و تصوراته للظاهرة ضمن اختصاصه مما يجعل من العولمة وكأنها تطور آلي بل و حتمي؛

(١) موسى الضرير، العولمة ــ مفهومها ــ بعض الملامح، مجلة المعلومات الدولية، السنة السادسة، عدد٥٨ (خريف١٩٩٨) سوريا، ص٧.
(٢) نفس المرجع، ص٥٨.
(٣) نفس المرجع ، ص٧.

- أن التعاريف تختلف في تكييف العولمة. فهل هي ظاهرة أو عملية تحول متنوعة ومتعددة الجوانب أو وسيلة أو مرادف للخصخصة...إلخ ؛
- أن الاختلاف في التعاريف أدى إلى اختلاف في الأطروحات: هل المقصود من العولمة توحيد العالم؟ و هل ستكون فيه أمريكا كدولة مهيمنة؟ و هل للعولمة نتائج سلبية أو إيجابية أم معا؟ هل العولمة في النهاية تؤدي إلى زوال السيادات و زوال الدول و حلول الفوضى محل النظام؟

من خلال كل ما سبق يمكن لنا استعراض المواقف المتباينة حول العولمة وما ترتبه من آثار متعددة ومتباينة للمجتمعات و هذه المواقف تأخذ ثلاثة أصناف: الصنف المؤيد للعولمة والصنف المعارض ثم الموقف الوسطي أو الإصلاحي.

١ ــ٣: متى ظهرت العولمة و كيف تطورت؟:

يعود ظهور العولمة إلى العصور القديمة و ذلك بإقامة علاقات تربط الإمبراطوريات الكبرى، مما ساهم في احتكاك الحضارات و بداية تقارب المجتمعات، إلا أن العولمة أو(نظام العالم الحديث) بدأت تتبلور مع الاكتشافات الكبرى، أي بين نهاية القرن الخامس عشر و بداية القرن السادس عشر التي أعطت دفعاً لانتشارها وتمركزها، لذا يمكننا استخلاص ثلاث مراحل أساسية حددت تطور العولمة من منظور الأقلمة إلى ما هي عليه في الوقت الراهن.

- المرحلة الأولى :

وهي مرحلة النشأة ظهرت خلال القرنيين السابع والثامن عشر، ذلك بتدعيم هيمنة القوى الرأسمالية الأوروبية مثل (بريطانيا، فرنسا، هولندا) بسيطرتها على أهم المنافذ التجارية العالمية و باستحواذها تدريجياً لمستعمراتها في إفريقيا، آسيا وأمريكا بحيث أصبحت بوادر العولمة مركزة على أوروبا. وتقوم هذه العولمة على مبدأ اقتسام العمل العالمي أي أن دول المركز تصدر مصنوعات مرتفعة الأسعار بينما الأطراف ومنها الجزائر توفر مواد أولية وزراعية بأسعار زهيدة.

- المرحلة الثانية:

وهي مرحلة النمو التي توافقت مع القرن التاسع عشر ميلادي. و قد رافق ذلك تطور الإمبريالية الاستعمارية الأوروبية، التي أدت إلى اقتسام الغرب لبقية بلدان العالم بحيث توسعت رقعة الأطراف أي (الدول التابعة) حيث كثف المركز من استغلاله لها على مستوى (ثرواتها الطبيعية و البشرية) كما احتكر أسواقها الداخلية وتجارتها الخارجية مما عرقل نموها الاقتصادي وهو ما عانت منه الجزائر كدولة من دول الأطراف.

كما تميزت هذه المرحلة ببروز قوى مركزية ناشئة و هي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في المرتبة الثانية، إلا أن الحرب الأولى ساهمت في إعادة ترتيب القوى المركزية من حيث الهيمنة و المكانة إذ تراجع وزن القوى الأوروبية التقليدية خاصة بريطانيا وفرنسا وتمركزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى.

- المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة النضج والانتشار، الذي وافق منتصف القرن العشرين وقد تميز بظاهرة تدويل العلاقات والمبادلات التجارية المالية وفي ميادين كثيرة، حيث تم أقلمة المجال العالمي من طرف أعظم قوتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، مما دعم هيمنة القوى المركزية اقتصادياً وسياسياً إذ تمكنت من تنظيم هذا المجال العالمي إلى مجموعتين:

مجموعة اشتراكية في الشرق تقابلها مجموعة غربية رأسمالية. وفي السبعينيات انضمت اليابان إلى الدول المركزية و بالتوازي توسعت الهوة الاقتصادية بين العالم المسير أي (الشمال) والأطراف أي (بلدان الجنوب) وقد عاشت الجزائر تلك الانعكاسات السلبية لهذه الأقلمة في إطار العولمة. ولمست ذلك في مسيرة تنميتها الاقتصادية مما جعلها تطالب في تلك الفترة (بنظام اقتصادي جديد).

ومنذ التسعينيات وعلى أثر تسارع الأحداث التاريخية مثل توحيد الألمانيتين، انهيار الأنظمة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي وتغيير النظام الاقتصادي في الجزائر...إلخ، تأكدت سيطرة وتفوق المركز الرأسمالي القائم على نظام اقتصاد السوق.

قروض المألوفة. وتغيير عدة قوانين وقواعد ساهمت في إنشاء سوق مالي موحد[1].

٢- مفهوم العولمة المالية ومؤشراتها:

٢-١: مفهوم العولمة المالية :

تعددت تعاريف العولمة المالية بصورة عامة فهي تمثل الاهتمام بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات. فعرفها Alonso. G فيرى أنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية وعليه فإن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحويل إلى ما يعرف بالاندماج أو الانفتاح المالي. الذي أدى إلى تكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية.

وقد بدأت عملية إلغاء القيود ورفع كافة الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا وبذلك اعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى نحو عملية التحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي. وبتطبيق إجراءات التحرير المالي، بدأت تتجسد ظاهرة العولمة.

(١) مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية و استراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري، ورقة عمل مقدمة ضمن، «ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: واقع و تحديات»، البليدة، أيام١٤، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، ص٢٥١.

٢-٢: مؤشرات العولمة المالية :

يرى بعض المفكرين أنه يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما :

- المؤشر الأول:

نقصد به تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام ١٩٨٠م بينما وصلت إلى ما يزيد عن ١٠٠٪ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام ١٩٩٦م وعلى ما يزيد عن ٢٠٠٪ في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام[١].

- المؤشر الثاني:

ويخص تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، حيث شهد عقد التسعينات ارتفاعاً في التعامل اليومي لأسواق الصرف الأجنبي إلى أن وصف بأنه دولة واحدة يتأثر بأي قرار يصدر في أي جزء منه و هكذا اندمج النشاط المالي للدول النامية في الاقتصاد العالمي. وكذلك حركة الأموال التي أصبحت لا تعرف حدوداً وبدون قيود.

ويعرفها البعض الآخر على أنها ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول. وقد بدأت تتجسد ظاهرة العولمة المالية مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى من بعد . وتطبيق أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية متداولة. وتجدر الإشارة إلى أن جوهر الأسواق المالية يقصد به إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات. وتتلخص أهم المعاملات في الآتي :

- تحرير حساب رأس المال.

(١) عبد المطلب عبد المجيد، ص ٣٤

- إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي.
- تحويل الديون وأسهم المحافظ المالية.
- الاستثمار المباشر العقاري والثروات الشخصية.

كما تلخص أهم المراحل التي مرت بها العولمة المالية فيما يلي:

- تحرير أسواق الأسهم انطلاقاً من بورصة لندن سنة ١٩٨٦م، ثم تبعتها بقية البورصات العالمية مما سمح بربط بعضها ببعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.
- ظهور وتوسيع أسواق الأورو بدأ من لندن ثم على بقية الدول الأوروبية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنيه الإسترليني والدولار). وذلك مع نهاية الستينات[1].

٣ـ٣: خصائص العولمة المالية:

- تلعب العولمة المالية دوراً أساسياً في درجة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، إذ أصبحت تلك الديون أدوات مالية متداولها البنوك والمؤسسات المالية العالمية.
- في ظل العولمة المالية، ظهرت التكتلات المالية العالمية لتسيطر على مصادر التمويل وتوجهها الوجهة التي تخدم مصالح الدول الكبرى، أي أن العولمة المالية تؤثر على توزيع الادخار العالمي وتوظيفاته في عالم وحيد القطب
- تسمح العولمة للمضاربين بتحقيق أرباح سريعة وكبيرة عبر المضاربة.
- استخدام عقود الخيارات والمشتقات المالية على العملات وأسعار الفائدة من أجل التغطية والحماية من الأزمات.
- ظهور وتوسع أسواق الأورودولار، بدأ من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية.

(١) رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ص، ٨٠، ٨١.

- إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي، بعد ارتفاع أسعار البترول و تجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل، مما زاد في نسبة الادخار العالمي و ظهور القروض البنكية المشتركة.
- حرية تحرك رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد والتي تهدف إلى تحقيق أرباح باستثماراتها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية.
- تسمح للدول النامية بالحصول على مصادر تمويل من الأسواق المالية الدولية لتغطية العجز الحاصل في المدخرات المحلية. وهذا ما يسمح لها بزيادة استثماراتها المحلية (إضافة إلى انفتاح هذه الدول).
- يمكن الاعتماد على طرق الاستثمار الأخرى كالاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في المحافظ المالية لتفادي المخاطر الناجمة عن التمويل بواسطة القروض.
- الحصول على الأموال بتكاليف منخفضة لوجود المنافسة بين الممولين.
- يمكن الحد من هروب الأموال إلى الخارج بتحديث النظام المصرفي والمالي وتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص الوطني.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا والخبرة في الإدارة والتسيير.

٢ـ٤: آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية

لقد كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية انعكاساً واضحاً على تطور أداء أعمال البنوك وقد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة الخصخصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الاتجاه المتزايد للعولمة المالية، حيث تشير التطورات والدراسات أن للعولمة المالية تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي، غير أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية

وتبقى المهمة الملقاة على عاتق مسيري الجهاز المصرفي هو تقليل الآثار السلبية إلى أدنى مستوى.

٢ــ٤ــ١: لآثار الإيجابية للعولمة على الجهاز المصرفي :

- تغير هيكل الخدمات المصرفية.
- التحول إلى البنوك الشاملة.
- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية.
- ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال لقياس مخاطر السوق وفقا لمقررات لجنة بازل.
- تحرير التجارة في الخدمات المالية وتزايد المنافسة في السوق المصرفية.
- خصخصة البنوك.
- الاندماجات المصرفية.
- ظهور البنوك الإلكترونية.

٢ــ٤ــ٢: الآثار السلبية للعولمة على الجهاز المصرفي

إن العولمة المالية إلى جانب ما يمكن أن يترتب عنها من آثار إيجابية على الجهاز المصرفي، يمكن أن تنعكس سلبا على هذا الأخير حيث يمكن أن تتسبب فيما يلي :

- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك.
- إضعاف قدرات البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية.
- انتشار عمليات غسيل الأموال Money Laundering .

من خلال ما سبق يظهر أن للعولمة المالية العديد من الآثار على الجهاز المصرفي، منها ما هو إيجابي ومنه ما هو سلبي، الشيء الذي يجعل من الضروري على الجهاز المصرفي مواجهة هذه التغيرات من خلال إصلاح هياكله وتطوير أدائه بما يتوافق ومتطلبات العولمة المالية ووضع السياسات اللازمة من أجل تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية.

المحور الثاني
ماهية البنوك الإسلامية

١: مفهوم البنك الإسلامي

يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية(١). كما يعرف أيضا البنك الإسلامي بأنه مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها(٢).

البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي(٣).

٢: خصائص البنك الإسلامي:

للبنك الإسلامي عدة خصائص تميزه عن غيره من البنوك الأخرى ومن أهمها مايلي:

٢ــ١: استبعاد الفوائد الربوية:

إن أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الربوية استبعاد كافة

(١) جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، ١٩٩٦م، ص ٤٨.
(٢) فايزة اللبان، القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، دار اليمن، ٢٠٠٢، ص٤٨.
(٣) محمود الأنصاري، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، WWW.Balagh.com-موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم ٢٠٠٥/١١/١٤م.

المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية وبذلك ينسجم البنك الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها ، إن أساس خاصة المصرف الإسلامي في إسقاط الفوائد الربوية من معاملاته أن الإسلام قد حرم الربا بل إن الله لم يعلن الحرب بلفظها في القرآن كله إلا على آكل الربا ومنها أخذ المصرف الإسلامي الصفة العقائدية.

٢ــ٢: الاستثمار في المشاريع الحلال:

يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو الاستثمار بالمشاركة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك يتضح نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي ولما كان للبنك الإسلامي الصفة التنموية والصفة الاستثمارية فإنه يوجه نشاطه إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فيتحقق بذلك النفع العام للمجتمع ولمساهميه ولأصحاب الودائع به. إن اعتماد البنك الإسلامي لصيغ المشاركات العادلة التي تقوم على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالتي الربح والخسارة تجعل نشاطه مميز كل التمييز عن النظام الربوي الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون مراعاة لطبيعة المشروعات التي ستوظف فيها الأموال إن كانت نافعة للإنسان أم ضارة، في حين تخضع لقواعد الحلال والحرام في الإسلام والتي تستهدف حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه العليا ، فينشط عملية التنمية بالمجتمع وهو يحاول توظيف كل موارده لتحقيق هذه الغاية وإيجاد فرص عمل لأفراد المجتمع[1].

٢ــ٣: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين وهذا ما يميز البنك الإسلامي بالصفة الاجتماعية. وإن البنك الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مصرفية مالية اجتماعية

(١) جمال الدين عطية، نحو فهم نظام البنوك الإسلامية ــ موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم ٢٠٠٥/١١/١٥م.

يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية لذلك يهتم البنك الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تحتم الصلة القوية بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام.

ويبرز دور المصرف الإسلامي في التنمية الاجتماعية وتحقيق التكافل بين أفراد المجتمع إخراجه للزكاة وتوجيهها إلى مصارفها الشرعية أي للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع لا لسد حاجياتها العاجلة بل لإغناء أنفسها بأنفسها بحيث يكون لديها مصدر دخل ثابت يغنيها عن طلب المساعدة من غيرها كما يعطي من كان أهلاً للاحتراف أو الاتجار من الزكاة ما يمكنه من مزاولة مهنته أو تجارته بحيث يعود عليه من وراء ذلك دخل يكفيه هو وعائلته، وفي إطار سياسته التنموية والاستثمارية يقوم البنك بإنشاء بعض المشاريع والمؤسسات الاقتصادية بهدف توفير مناصب جديدة للشغل وتحقيق رفاهية المجتمع إلى جانب تحقيق الربح[1].

٣: أهداف البنك الإسلامي:

يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق ما يلي:

- جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.
- توظيف الأموال في المشروعات الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي.
- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا والاستغلال.

(١) فايزة اللبان، مرجع السابق، ص ص: ٥٢، ٥٣

٤: أنواع البنوك الإسلامية.

٤ــ١: البنوك الإسلامية من منظور بيئي

وتنقسم إلى:

أ ـ مصارف إسلامية خاضعة للقوانين التقليدية المصرفية ومنها المصرف الإسلامي في الدانمارك وشركة البركة الدولية المحدودة في بريطانيا وتعمل مثل هذه المصارف الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية وبما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المحلية والتعليمات الصادرة عن السلطات الرسمية.

ب ـ فروع المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية الربوية: وقد نشرت هذه الظاهرة كثيراً في الدول الإسلامية وهي ظاهرة طيبة تدل على زيادة الطلب على التعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ج ـ المصارف الإسلامية العاملة في بيئة مصرفية مختلفة: هناك عدة مصارف تعمل في بيئة مصرفية فيها خليط من المصارف التقليدية الربوية والمصارف الإسلامية ومنها:

بنك ناصر الاجتماعي في مصر – بنك البركة في الجزائر – بنك دبي الإسلامي – بنك فيصل.

د ـ المصارف الإسلامية العاملة في بيئة إسلامية غير مختلطة: وتنتشر هذه المصارف في البيئة التي يحرم فيها ممارسة النشاط المصرفي الربوي ومنها: المصارف الباكستانية والإيرانية والسودانية.

٤ــ٢: البنوك الإسلامية من منظور وظيفي:

بالرغم من أن المصارف الإسلامية لها وظائف متعددة إلا أن بعضها يغلب عليه طابع مميز يمكن تصنيفها وفقا له:

أ ـ بنوك اجتماعية بالدرجة الأولى كبنك ناصر الاجتماعي.

ب ـ بنوك تنموية دولية بالدرجة الأولى كالبنك الإسلامي للتنمية.

ج ـ بنوك تمويلية استثمارية بالدرجة الأولى كبيت التمويل الكويتي.
د ـ بنوك إسلامية متعددة الأغراض (خدمات، تجارة، عقارات، زراعة، تمويل..)

٤ـ٣: أنماط البنوك الإسلامية من حيث الملكية

تنقسم المصارف من حيث ملكيتها إلى:
أ ـ مصارف إسلامية مملوكة للدولة بالكامل.
ب ـ مصارف إسلامية حكومية لأكثر من دولة إسلامية.
ج ـ مصارف إسلامية غير حكومية مملوكة للأفراد.
كما يمكن تقسيمها إلى: بنوك إسلامية مركزية، وبنوك إسلامية تجارية، وبنوك إسلامية متخصصة.

٥: البعد التاريخي لتطور البنوك الإسلامية:

٥ـ١: الأعمال البنكية أيام الحضارة الإسلامية

من الخطأ إهمال دراسة الأعمال المصرفية من خلال مؤلفات الباحثين في الحضارة الإسلامية، مسلمين كانوا أم غير مسلمين والاقتصار على مؤلفات الغربيين الذين يغفلون ـ جاهلين أو متجاهلين ـ كل أنواع الأعمال المصرفية التي عرفها الناس خارج نطاق الحضارة الغربية فإذا عادوا إلى ما قبل عصر النهضة الأوروبية، رجعوا إلى ما قبل الميلاد إلى حضارات السوماريين والإغريق والبابليين ... أما بلاد المسلمين، التي قامت فيها حضارة أضاءت الدنيا في وقت كان فيه العالم في ظلومات متراكمة بعضها فوق بعض.

وأما شريعة الإسلام باعتبارها منهج إلهي حكم الحياة البشرية بمختلف جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، بمئات السنين في هذه البلاد، فلم يوليها هؤلاء القوم اعتباراً، في حين عرف العرب قبل الإسلام نظم الرهون الذي بواسطته يكفل الدائن دينه على تاجر مسافر لا يعرف من أخباره شيئاً، في مجتمع

يتغيب فيه التجار عن وطنهم كثيراً . كما سادت عادة التسليف بفائدة واعتاد الناس في حالة عدم دفع الدين وفائدته منح المدين مهلة ومضاعفة المبلغ .

أما في الإسلام فقد تنوعت الأعمال المصرفية واكتسبت أهمية كبيرة بعد الفتوحات واتساع رقعة الدولة الإسلامية واستتباب الأمن وازدهار التجارة ودخول ما كان مخزونا من ذهب في القصور الساسنية والكنائس البيزنطية في الدورة الاقتصادية، ومن هنا عرفت الأسواق منذ صدر الإسلام مهنة الصراف، وقد كان للصرافين دور تسليف التجار وتنشيط مبادلاتهم حتى أننا نجد أن التعامل التجاري في بعض الموانئ كالبصرة يتم عن طريق الصرافين دون الحاجة إلى التسديد المباشر في كل صفقة إضافة إلى وجود مراكز خاصة بالصرافين في بعض الأحيان مثل دروب عون في بغداد وحلقة أصحاب العينية في البصرة[1] . فلا عجب أن يحدثنا الرحالة ناصر خسرو على سوق الصرافين بمدينة أصف هان وكان بها مائتا صراف، وفي الغرب الإسلامي فإن الصيرفيين كانوا في كل سوق سواء في عصر المرابطين أو الصنهاجين أو الموحدين، أما في الأندلس فقد عرفت قرطبة في القرن الخامس هجري (الحادي عشر ميلادي) نظام الأسواق المتخصصة فكان كل نوع من أنواع التجارة، أو حرفة من الحرف يحتل شارعاً أو سوقاً باسمه[2] .

ومن أسواق قرطبة نجد سوق الصرف، كما شاع استعمال الأوراق التجارية (السفتجة، السند، الشيك) في شتى أنحاء العالم الإسلامي، فقد استعمل التجار السفاتج للدفع خارج نطاق أراضي الدولة الإسلامية، فقامت بدور الحوالات والصكوك للمسافرين كما استعملت داخل بلاد الإسلام، حيث يذكر عن أحد العلماء أنه سافر إلى الأندلس ومعه سفتجة وخمسة آلاف درهم ويحكي ناصر خسرو أنه لما خرج من أسوان بمصر أخذ خطاباً من أحد أصدقائه كتب إلى وكيله في (عيذاب) بأن يعطي ناصراً كل ما يحتاج إليه من مال، ويأخذ منه مستندا ليضاف إليه حساب الصديق . وكذلك أرسل الأخ شيد صاحب مصر إلى نائبه ببغداد

(١) جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ٣٧.
(٢) جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ٣٨، ٣٩.

سفاتج بثلاثين ألف دينار ليسلمها إلى الوزير ابن المقلة[1]. وفي سوق البصرة العادة أن كل من معه مال يودعه عند الصراف ويأخذ منه رقاعاً وبعد شراء ما يحتاج إليه، يحول ثمنه على الصراف ولا يعطون شيئا غير الرقاع، ما داموا بالمدينة وهذا أرقى ما توصلت إليه الأعمال المصرفية في الدولة الإسلامية.

وقد عرف التعامل بالشيك في منتصف القرن الرابع هجري ، فقد روي عن سيف الدولة الحمداني أنه زار بغداد وقصد الفرجة ، فلم يعرفه أحد من الناس فمر على دور بني خاقان فخدموه دون أن يعرفوه وعند خروجه طلب الدواية وكتب لهم رقعة تركها لهم ثم انصرف فلما فتحوا الرقعة وجدوا أنها موجهة إلى أحد الصيارفة في بغداد بألف دينار، فحملوا الرقعة إلى ذلك الصيرفي فأعطاهم الدنانير في الحال ولما سألوه عن الرجل قال ذلك سيف الدين الحمداني[2].

ومن الأعمال المصرفية التي عرفت في الحضارة الإسلامية عملية الإيداع فقد كان ابن الزبير أول مؤتمن بالمفهوم المصرفي الحديث من خلال انقلاب صفة الوديعة من أمانة إلى قرض ذلك أن الرجل يأتي ابن الزبير بالمال ليستودعه إياه فيقول لا ولكن سلف إني أخشى عليه الضيعة فكان من نتيجة ذلك أن بلغ مجموع ما كان عليه من أموال مليوني ومأتي ألف درهم وهو مبلغ ضخم بمقياس القوة الشرائية للدرهم في ذلك العصر.

ومن الأعمال المصرفية أيضاً والتي كثرت الإشارة إليها في تاريخ الحضارة الإسلامية، عمليات التسليف (القرض) فقد كان أصحاب الأموال والصيارفة يقرضون التجار، فيكتب أولئك التجار لأرباب المال صكوكا بديونهم ، وكان يوقع على كل صك شاهدان فأكثر ثم تختم بالشمع أو بنوع من الطين يثبت على الصك ذاته[3].

وقد ذكر الخوارزمي في كتابه «مفتاح العلوم» أن الصك كان يسجل فيه أسماء المستحقين وعددهم وما يستحقونه من مال ويوقع من طرف الحاكم وهذا أشبه بالشيك الآن بل كثيراً ما ذكر الفردوسي لفظ «الشيك».

(١-٣) جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ٣٨، ٣٩، ٤٠.

نكتفي بهذه الصور المقتطفة من نشأة الأعمال المصرفية في ظل الحضارة الإسلامية تطورها ونموها بل إن المستشرق «ما سينيون» يرى أن أصل النظام المصرفي في أوروبا يرجع إلى المسلمين ، ثم هناك حقيقة تهدينا إلى هذه النماذج من الصور المنقولة وهي أن الأعمال المصرفية التي عرفتها الحضارة الإسلامية كانت أكثر تقدما مما عرفته المجتمعات الأخرى بعد ذلك الوقت بقرون عديدة في ظل نشأة وتطور المصارف المنظمة ، بل من بعض الصور والأشكال من الأعمال المصرفية التي يعتبرها الغربيون البداية الأولى للعمل المصرفي الحديث[1] .

وليس هذا تحميلا للوقائع فوق ما تحتمل وإنما هو كشف عن بعض صور الأعمال المصرفية التي كان للعرب والمسلمين فضل السبق فيها ذلك أن الكشف عن الصور المصرفية التي أمكنها أن تتألف مع المفاهيم الإسلامية، في ظل الحضارة الإسلامية يساعد في إثراء الدراسات المقارنة من ناحية ويؤكد قدرة الأعمال المصرفية على التكيف والتلون حسب الظروف والأحوال من ناحية أخرى.

ولذلك قد نشأت الأعمال المصرفية في تطورها الحديث في الغرب مع ازدهار التجارة بين المدن وبداية النهضة الأوروبية وما صاحبها من ظهور المصارف الربوية وفي المشرق الإسلامي ومع استقلال دوله وشعوبه وانتشار الصحوة الشاملة بدأت الممارسة العملية للمبادئ الاقتصادية في الإسلام تتجسد في شكل الشركات الاستعمارية والمصارف الإسلامية وهذا ما نلمسه بوضوح عند تتبعنا لنشأة المصارف الإسلامية وحركة انتشارها .

٥ــ٢: تجربة شركات المعاملات الإسلامية

لقد جاهد الدعاة و العلماء المسلمين الاستعمار بكافة صوره وأساليبه، خاصة الغزو الفكري والاستعمار الربوي وظهرت صيحات تنادي بضرورة إنقاذ اقتصاد الشعوب الإسلامية من الاستعمار الربوي ورفع الحرج عن المسلمين، ومن أهم الحركات الإسلامية التي ظهرت في هذا الخصوص حركة الإخوان المسلمين في مصر

(١) جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ٣٨، ٣٩، ٤٠.

والتي عملت على تطهير المجتمع من الأفكار العلمانية التي تفصل الدين عن الحياة ومن أهم الأفكار التي ركزت عليها دعوة حركة الإخوان المسلمين ما يلي:

- الإسلام نظام شامل لكل نواحي الحياة، دين ودولة سياسة وحكومة مصحف وسيف.
- الإسلام دين الوحدة بين الشرائع و الشعائر.
- الإسلام نظام يقيم شئون الدولة على أساس من الدين ويتخذ منه سنداً للدولة.
- يجب على قيصر أن يحكم بما أنزل رب قيصر ورب العالمين.

ولقد أوجدت هذه الحركة جيلا من العلماء وضع الخطوط العريضة لمفاهيم الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، وإهتم بتحويل هذا الفكر إلى واقع يلمسه الناس في حياتهم اليومية حتى يؤكدوا للناس جميعا أن الإسلام فكر وواقع وقول وعمل وحساب وثواب وعقاب وأن مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان لذلك ركز علماء الإسلام على التطبيق العملي.

قامت حركة الإخوان المسلمين بإنشاء العديد من الشركات الاقتصادية التي تدار حسب أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية بجانب المؤسسات الخدمية الأخرى كالعيادات والمدارس. وقد قامت هذه الشركات على الأسس التالية:

١- عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء.
٢- الربح القليل وعدم الاستغلال و الاحتكار.
٣- الحرص على التعامل مع المسلمين.
٤- التركيز على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٥- إيتاء الزكاة (للمال).

ولقد بدأت هذه التجربة بواسطة القوانين الاشتراكية حين صودرت دون تعويض أصحابها[١].

(١) محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ص ٦٧، ٦٩.

٥ــ٣: تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر عام ١٩٦٣م:

مرة ثانية وفي منتصف عام ١٩٦٢م أخذت الفكرة طريقها للتطبيق العملي على يد أحد رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي، الدكتور أحمد النجار لتنتهي مبكرة في عام ١٩٦٧م بعد أربع سنوات من الممارسة.

لقد تمت التجربة تحت اسم «بنوك الادخار المحلية» على أرض مصر بمحافظة الدقهلية بدلتا النيل و بمدينة «ميت غمر» ظهر أول مصرف إسلامي للتنمية المحلية يقوم بتجميع المدخرات من صغار الفلاحين و العمال في أماكن تواجدهم بقرى الريف بمبالغ صغيرة وبوسائل بسيطة تناسب وعيهم وثقافتهم ويتحقق معها تجاوبهم[١].

ولقد نجحت التجربة في كسب ثقة المواطنين وفي تغطية الدوافع الادخارية لديهم وفي تهيئتهم للمشاركة الإيجابية في تكوين رأس المال وإليكم البيان بالأرقام:

الجدول رقم ١: تطور عدد المدخرين والمبالغ المدخرة من سنة ١٩٦٣ حتى شهر فيفري ١٩٦٧

السنة	عدد المدخرين	المبالغ المدخرة (الإيداعات بالنسبة)
١٩٦٣/١٩٦٤	١٧٥٦٠	٤٠٩٤٤
١٩٦٤/ ١٩٦٥	٣٠٤٠٤	١٩١٢٣٥
١٩٦٥/ ١٩٦٦	١٥١٩٩٨	٨٧٩٥٧٠
١٩٦٦/حتى فيفري ١٩٦٧	٢٥١١٥٢	١٨٢٨٣٧٥

المصدر: د. أحمد النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، بيروت، الطبعة ٢، ص: ٢٧١

(١) محمد سحنون، المرجع السابق، نفس الصفحات.

ومن بيانات الجدول نلاحظ أنه خلال أربعة سنوات من عمر التجربة تضاعف عدد المدخرين أربعة عشرة مرة مما يدل على فعالية الإستراتيجية المتبعة فقد تضاعف المبالغ المودعة بأزيد من أربعة و أربعين مرة وتوافقها مع البيئة التي تطبق فيها وقدرتها على تغطية الدوافع الادخارية لدى الفئات البسيطة من فلاحين وعمال وتجار وطلبة وموظفين وغيرهم[1].

أما الفروع فقد بلغت تسعة وعشرون فرعاً بين كبير وصغير، وبلغ عدد عملائها حوالي مليون من مختلف القطاعات والفئات واستطاعت أن تغطي مصروفاتها الإدارية، وأن توزع على المستثمرين فيها أرباحا بدأت بـ٧٪ وأخذت بالتزايد بعد ذلك وهذا راجع إلى القيام بمشاريع زراعية وتجارية و حرفية ناجحة بمشاركة الأهالي الذين تجمع منهم الأموال في مناطق إقامتهم يضاف إلى ذلك أن هذه التجربة قد حققت مفخرة فقد وصلت نسبة السداد في القروض الممنوحة بها ١٠٠٪ رغم تواجدها في الريف في حين أن خسائر مؤسسات الائتمان الزراعي الناشئة عن عدم السداد تصل إلى النصف في معظم السنين[2].

ورغم النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية في انطلاقتها هذه إلا أن عمرها كان قصيراً جداً حيث لم تتجاوز الأربع سنوات كما أسلفنا.

وقد أرجع الدكتور أحمد النجار سبب خنق هذه التجربة إلى عدة عوامل أهمها العوامل السياسية حيث قال: «إن البعض عجز عن أن يستوعب العلاقة بين هذه البنوك من الناحية المصرفية و بين تصديها للمشاكل الاجتماعية، أما البعض الآخر وقد كان ممكناً في هذه الآونة فقد استطاع أن يدرك أن الإستراتيجية التي تسير عليها هذه التجربة تشكل خطرا على أفكارها و مخططاتها، ذلك أنهم يجدون السبيل دائماً في مناطق الفراغ، وفي غفلة الإيديولوجيات الأصيلة و الصحيحة، ومن ثم فقد اجتمع البعض الأول والأخير وأطلقوا من واقع السلطة على هذه التجربة

(١) جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ٩٨.
(٢) محمد سحنون مرجع سابق، ص٩٨.

ريحهم العاصف الذي لفت عافية هذه التجربة الوليدة و نشرت الضباب من حولها»[1].

وقد قام الدكتور رفيق المصري بدراسة تحليلية للتجربة و ارجع فشلها إلى سببين هما :

١ـ سبب سياسي يتمثل في الدعوة في الأفكار الاشتراكية.

٢ـ وهو ما اعترى التجربة من نقص حقوقي.

وفي كلا الحالتين يرى أن السبب الرئيسي لفشل التجربة هو نقصان الدراسات الجدية حول المشكلات الإدارية الفنية، والمشكلات الاقتصادية كمشكلة النقود والائتمان[2].

وعموماً فإن هذه التجربة التي كانت على نطاق ضيق ستمثل بداية لنهج جديد للفكر الاقتصادي العالمي أو مرحلة لها أهميتها في تاريخ النظام المصرفي، ذلك أن هذه التجربة ستكون بداية الإسلام مما يشتمل عليه من قيم روحية وأخلاقية في الفكر الاقتصادي في العصر الحديث وبداية تطبيق مبادئه في المعاملات المصرفية، فقد كان من نتائج هذه التجربة أن أثارت فكرة إنشاء المصارف و بيوت التمويل الإسلامية على المستوى العالمي.

٥ـ٤: البنوك الإسلامية خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٨٩):

مع مطلع السبعينيات عرف العالم نهضة جديدة في مجال تطبيق المبادئ المالية الإسلامية في الميدان المصرفي فنشأت المصارف الإسلامية لتلبي حاجة تطبيق شرع الله في المعاملات فبعد أربع سنوات من إجهاض تجربة بنوك الادخار المحلية تم خلالها تغيير الظروف السياسية القائمة في مصر، عقبها ظهور أول مصرف على أسس إسلامية، هو «بنك ناصر الاجتماعي» بالقاهرة الذي انشأ في ٠٣ ديسمبر ١٩٧١م وتم تأسيس البنك في جويلية ١٩٧٢م وباشر أعماله مع مطلع ١٩٧٣م، بعد ذلك أصبحت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية حقيقة واقعة خاصة بعد انعقاد المؤتمر

(٢،١) جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص ٤٤، ٤٥.

الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة في شهر أوت ١٩٧٤م الذي اصدر قراره التاريخي بالموافقة على اتفاقية إنشاء «المصرف الإسلامي للتنمية»[١].

ومن ذلك التاريخ والمصارف الإسلامية في تزايد مستمر حتى بلغ عددها ٥٢ مصرفاً إسلامياً يطبق شرع الله كما التزم بتطبيق الشريعة الإسلامية عدد من المصارف والمؤسسات المالية فتحت لها فروعا للمعاملات الإسلامية وبذلك يصبح العدد الإجمالي ٩٥ مصرفاً وفروعاً للمعاملات المالية في عام ١٩٨٩ كما سنوضحه في الجدول التالي؛

الجدول رقم ٢ : تطور و ازدياد المصارف الإسلامية حتى عام ١٩٨٧

السنة	العدد
١٩٧١	مصرف واحد إسلامي
١٩٧٥	ثلاثة مصارف إسلامية
١٩٧٧	سبعة مصارف إسلامية
١٩٨٠	خمسة وعشرون مصرفا إسلاميا
١٩٨٥	اثنان وخمسون مصرفا إسلاميا
١٩٨٧	خمسة و تسعون مصرفا إسلاميا و فروعا إسلامية لمصارف ربوية

المصدر : جمال لعمارة ، المصارف الإسلامية ، دار النبأ ، ١٩٩٦ ، ص٤٦

في عام ١٩٧٥م تم إنشاء «بنك دبي الإسلامي» الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي إذ تميز بكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها ، وتبعه في العام ١٩٧٧م وعلى نفس المنهج «بنك فيصل المصري» و«بنك فيصل السوداني» و«بيت التمويل الكويتي» ومن ثم «البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار» عام ١٩٧٨م[٢].

(٢،١) فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص ص٢٣ــ٢٥

وافتتحت بعض البنوك التجارية فروعا لها تحمل اسم الفروع الإسلامية تقوم على ذات الأساس الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية، هذا وقد أخذ التطور اتجاها آخر فقد قامت بعض الدول الإسلامية وهي السودان وباكستان وإيران بتحويل كافة وحدات الجهاز المصرفي فيها إلى وحدات لا تتعامل على أساس الفوائد ، حيث أصدرت الجمهورية السودانية قانونا شاملا لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي وهو القانون رقم ١٩٩٣/٢ و يتضمن دستور جمهورية إيران الإسلامية في المادة ٤٣ قواعد اقتصادية محددة من بينها منع الربا و الاحتكار، وبناء على ذلك النص الدستوري فقد تم إصدار القانون المصرفي الإسلامي في أول سبتمبر عام ١٩٨٣م ووضع موضع التنفيذ في ١٩٨٤/٠٣/١٢م.

وبدأت المحاولات الأولى في دولة باكستان حيث كلف الرئيس الباكستاني الراحل ضياء الحق مجلس الفكر الإسلامي بتاريخ ١٩٧٧/٠٩/٢٩م بإعداد دراسة عن النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث اعتمد المجلس تقرير لجنة الخبراء بتاريخ ١٩٨٠/٠٦/١٥م كما قام البنك المركزي بتشكيل عدة لجان عمل وشكلت لجنة من كبار مسئولي البنوك الخمسة المؤممة لاتخاذ الخطوات العملية لتطبيق النظام المصرفي الإسلامي وقد تم تعديل القوانين ذات العلاقة ومن بينها قانون البنوك وقانون الشركات وأصدرت قوانين مختلفة لتوسيع تطبيق العمل المصرفي اللاربوي[١].

وظهر الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام ١٩٧٧م بمكة المكرمة كجهاز يهدف إلى دعم الروابط بين البنوك الإسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها والتنسيق أنشطتها وتأكيد طابعها الإسلامي ويعمل على نشر فكرة المصارف الإسلامية ويساهم في إنشائها[٢].

(٢،١) فادي محمد الرفاعي، المرجع السابق، نفس الصفحات.

المحور الثالث
العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي

إن توجه العالم يسير نحو العولمة حيث لا حدود ولا قيود ومع أن هذه العولمة متعددة المظاهر إلا أن العولمة الاقتصادية هي الأبرز والمسلمون يواجهون هذه الظاهرة من الناحية الاقتصادية مع مواكبة واقع قائم[1] وهو وجود تكتلات اقتصادية كبرى كأوروبا والولايات المتحدة، وفي المقابل تعيش الدول العربية و الإسلامية تباعد كبير، كل ذلك يفرض على الأمة الإسلامية، على كافة الأصعدة تحديات خطيرة، ويقع على عاتق البنوك الإسلامية تحديات كبيرة تتطلب إعمال التطوير اللازم لملاحقة تلك المستجدات من دون الخروج على طبيعة عملها والأسس التي قامت عليها .

١ : الانعكاسات السلبية للعولمة على العمل المصرفي الإسلامي

إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية أدى إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمصارف المحلية، ومنها المصارف الإسلامية، والتي لا تزال غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة نظرا لمحدودة أحجامها وضعف إمكاناتها الاقتصادية، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع المصارف الأجنبية، ولم تجد المصارف الأجنبية صعوبة في خطف العمليات التمويلية الضخمة من أفواه المصارف المحلية، التقليدية والإسلامية، وذلك بسبب فارق الإمكانات وتوافر التقنيات الحديثة المتقدمة. إن وجود المصارف الأجنبية داخل الدول التي توجد فيها المصارف الإسلامية يمكن المصارف الأجنبية من تحريك الأموال وفقا لمصلحتها نتيجة سرعة اتخاذ القرار دون مراعاة لضوابط تلتزم بها المصارف الإسلامية، فيما تحتاج المؤسسات المالية والمصرفية في الغالب لوقت كاف حتى يتم تدارس الأمر مع هيئة الرقابة الشرعية مما يتطلب التفرغ الكامل للهيئة لتكون على صلة دائمة. إن تحرير

(١) محمد شريف بشير ــ المصارف الإسلامية، الحلم يتحقق ــ إسلام أون لاين ــ موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم ٢٠٠٥/١١/١٤م.

التجارة في الخدمات المصرفية يقلل بدرجة حادة أو يلغي دعم الصناعات الوليدة من المؤسسات المالية الإسلامية مما يضعف دور المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية.

٢: الانعكاسات الإيجابية للعولمة على العمل المصرفي الإسلامي:

إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية سوف يعمل على رفع كفاية وفعالية المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية لإثبات:

- تطوير الأساليب والممارسات المصرفية باستخدام أحدث التقنيات المتاحة في العالم.
- التعرف على أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية والاستفادة من تراكم الخبرة لدى المصارف الأجنبية.

يمكن للمصارف الإسلامية الاستفادة من المعاملة بالمثل وطلب الحصول على تيسيرات وتسهيلات مماثلة في دول المصارف الأجنبية، سواء بإنشاء مصارف كاملة أو فروع لها مما يوصل فكرة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى الدول المتقدمة ويأتي دور الوعي الإسلامي في نشر الفكر السليم مما يعزز دور الإسلام وحضارته في قيادة العالم.

إن الحملة الغربية المنظمة على المصارف الإسلامية ورغم انعكاساتها السلبية، لها انعكاسات إيجابية على صعيد تنمية المصارف الإسلامية وتغذيتها برؤوس أموال عائدة، كان يجري استثمارها في المصارف وأسواق المال الغربية خاصة، وتزداد الإيجابية إذا ما أحسنت المصارف الإسلامية استحداث أدوات استثمارية أكثر فاعلية وأغرت القطاع الخاص العربي والإسلامي في توظيف أمواله لديها بتقديم خدمات مصرفية متطورة تنافس الخدمات التي تقدمها المصارف

الربوية فعلى سبيل المثال تبلغ قيمة الثروات التي يستثمرها خواص خليجيون في الخارج حوالي ١٢٠٠ مليار دولار[١].

٣: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية و كيفية مواجهتها:

٣ــ١: التحديات الداخلية:

❖ **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشريعية:**

وذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها، و بين تلك الهيئات الشرعية و علماء المسلمين، ويلاحظ أن بعض المصارف الإسلامية و للأسف تعيش مع تطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها مما يصل إلى درجة التساهل و التفريط.

❖ **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي القانونية:**

عدم اعتراف البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها ذلك أن معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات قد وضعت في البلدان الإسلامية وفق النمط الغربي الذي لا يتلاءم مع عمل المصارف الإسلامية.

❖ **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي الاقتصادية :**

منع المؤسسات المالية و المصرفية الإسلامية من ممارسة أعمال التجارة وتملك العقارات و المعدات واستئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال من صميم عملها وندرة الاستثمارات طويلة الأجل والصغر النسبي للبنوك الإسلامية كما أن فرض الضرائب المرتفعة و عوائدها يؤثر سلبا على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه رؤوس الأموال و فوائد البنوك التقليدية[٢].

❖ **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشغيلية:**

إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى المصارف

(١) علاء الدين الزعتري،العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي، ٢٠٠٠، ص ٨ ــ موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم ٢٠٠٥/١١/١٤م.
(٢) علاء الدين الزعتري، مرجع سابق، ص١٠.

المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهو ما لا يتفق مع منهجها ، ومن التحديات في هذا المجال : زيادة و تنوع أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية و توسع آفاقها مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع تطوير وابتكار أدوات استثمار جديدة و متنوعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

❖ التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي الإدارية :

افتقارها إلى التنظيمات الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس وقواعد المراقبة والتفتيش وسقوف الائتمان ومشاكل نسب الاحتياطات والسيولة والتنسيق فيما بين الإدارات و فيما بين المصارف الأخرى.

٣ــ٢ : التحديات الخارجية:

هناك جملة من التحديات تواجه المصارف الإسلامية، يمكن تلخيصها في الآتي[١] :

أ- التكَيُّف مع البيئة الخارجية التي تتجه نحو العولمة : لا بد أن تنهض المصارف الإسلامية بعبء التمهيد التدريجي للتكيف مع اتجاه عولمة الاقتصاد ، وأن تتعاون فيما بينها لتفادي الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية، وأعتقد أن نجاح عمليات الاندماج وإطلاق السوق المالية الإسلامية الدولية، وتطبيق معايير الرقابة والمحاسبة الإسلامية سيساهم بفعالية في التكييف السليم دون خسائر.

ب- المنافسة الكبيرة من المصارف التقليدية : ويتطلب دفع هذا التحدي أن تعمل المصارف الإسلامية على تحسين مستوى إدارتها وعملياتها الفنية ؛ فلا تكتفي بأن تكون مجرد أوعية لتلقي الأموال، بل أدوات لاستثمارها ، الأمر الذي يستدعي أن تعمل المصارف الإسلامية من جهة أخرى على إنتاج منتجات

(١) أوصاف أحمد طارق خان، منور إقبال ،التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ــ مطبوعة ــ موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم ٢٠٠٥/١١/١٤

جديدة تكافئ منتجات المصارف التقليدية وتتفوق عليها ، وبالتالي تعظيم مهارتها في الهندسة المالية الإسلامية[1] .

ج- القدرة على تحمل المخاطر من خلال الكفاءة المالية والجدارة الائتمانية لقاعدة عملائه : ولمواجهة التحدي الماثل في هذا المجال يتعين على المصارف الإسلامية أن تستخدم أفضل الوسائل لإدارة المخاطر والائتمان وتقلبات الأسعار في الأسواق ، وهناك من يري ضرورة قيام وكالة إسلامية عالمية متخصصة في تقييم المخاطر وإدارتها فيما بين المصارف الإسلامية[2] .

(١) عبد العزيز عزي، المصارف الإسلامية والعولمة. ـــ موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم ٢٠٠٥/١١/١٤

(٢) محمد نجاة الله صدقي، المصارف الإسلامية، المبدأ و التصور و المستقبل ــ مجلة الاقتصاد الإسلامي ــ جدة ــ السعودية ــ موقع على الإنترنت أطلع عليه يوم ٢٠٠٥/١١/١٤

الخاتـــــمة

لقد حققت البنوك الإسلامية تقدماً واضحاً، أبرزت للعالم فكراً مصرفياً جديداً، رغم الصعاب التي تواجهها كونها تنشط في بيئة غير ملائمة من حيث القوانين والتشريعات والأنظمة، واتضح أن البنوك الإسلامية تواجه العديد من التحديات التي تخفض من قدرتها عن القيام بدورها الاقتصادي، وكذا التحديات العالمية التي يجب التصدي لها لكي تتمكن من التطور والمساهمة بفاعلية في التنمية الاقتصادية للعالم الإسلامي. وعليه نقدم مجموعة من المقترحات العملية للبنوك الإسلامية التي نرها ضرورية لنجاح البنوك الإسلامية في وظيفتها وهي:

- تحتاج البنوك الإسلامية الى خبرات وإطارات متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي وهذا الأمر يمكن تحقيقه من خلال استحداث معاهد وكليات خاصة في تدريس مناهج العلوم البنكية الإسلامية .
- نظراً لكون البنوك الإسلامية تعمل في ظل قوانين كثيرة مما أدى إلى عرقلة نشاطها وعليه أصبح من الضروري حماية هذه المصارف بتعديل بعض القوانين السارية المفعول وإضافة قوانين أخرى.
- تغيير تعامل البنك المركزي مع البنوك التقليدية مما يستدعي معاملتها بطريقة مختلفة عن تلك التي يتعامل بها البنك المركزي معها.
- إن الجو التنافسي الذي تعمل فيه البنوك الإسلامية بكل ما يحمله من متغيرات يضطرها إلى البحث والتجديد والابتكار المستمر من أجل مواكبة التطور السريع في مجال الخدمات المصرفية ويتم ذلك بالتطوير والإبداع وابتكار أدوات وخدمات مصرفية تتلاءم مع خيارات وأذواق العملاء من جهة وتتلاءم مع طبيعة الشريعة الإسلامية من جهة أخرى ولايتم ذلك إلا من خلال التعاون بين هذه البنوك وذلك عن طريق إقامة سوق مالي فيما بينها.

قائمة المراجع

١. أحمد النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ
٢. أحمد ثابت، ١٩٩٨، العولمة حدود الاندماج و عوامل الابتعاد، شؤون الأوسط العدد٧٦ تشرين الأول
٣. جمال الدين عطية ، نحو فهم نظام البنوك الإسلامية (البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مطابع الدوحة الحديثة، قطر١٤٠٧هـ)
٤. جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، ١٩٩٦م.
٥. رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٩م.
٦. عبد العزيز عزي، المصارف الإسلامية و العولمة.
٧. عبد المطلب عبد المجيد.
٨. علاء الدين الزعتري، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي، ٢٠٠٠م.
٩. فادي محمد الرفاعي، ، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤م.
١٠. فايزة اللبان، القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، دار اليمن، ٢٠٠٢
١١. محمود الأنصاري، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، www.balagh.com.
١٢. محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.
١٣. محمد شريف بشير ـ المصارف الإسلامية، الحلم يتحقق ـ إسلام أون لاين.

١٤. محمد نجاة الله صدقي، المصارف الإسلامية، المبدأ والتصور والمستقبل - مجلة الاقتصاد الإسلامي - جدة - السعودية

١٥. مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية وإستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري، ورقة عمل مقدمة ضمن، «ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات»، البليدة، أيام١٤، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤م، ص ٢٥١.

١٦. موسى الضرير، العولمة - مفهومها - بعض الملامح، مجلة المعلومات الدولية، السنة السادسة، عدد٥٨ (خريف١٩٩٨) سوريا.

١٧. وصاف أحمد طارق خان، منور إقبال، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي - مطبوعة.